Revue de presse interne

أقوال الصحف

24/12/2012

Rappel

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

* **تذكير :**

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

كلمة محمد الصبار في تأبين الراحلة آسية الوديع

آسية الفاضلة، الشامخة شموخ الأطلس..
الزاهدة، الصامدة، الناعمة.. أحببناك حد الجنون

عرف حفل تأبين الراحلة آسية الوديع، يوم الخميس الماضي، بمسرح محمد الخامس بالرباط، إلقاء كلمات متعددة في حقها، أجمعت على أنها كرست حياتها من أجل مجتمع الكرامة وحقوق الإنسان، وجعلت من قضية السجون والسجناء قضيتها المركزية. كما ألقى بالمناسبة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان كلمة تأبينية تلاها أمينه العام الأستاذ محمد الصبار. وفي مايلي نص الكلمة.

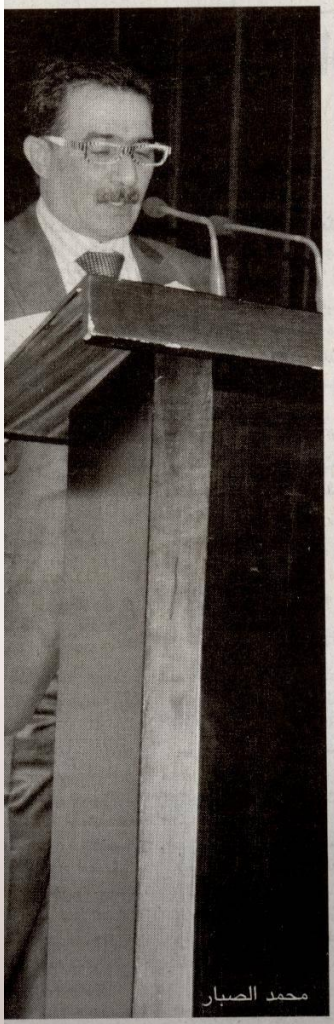
محمد الصبار

قد تنحصر الكلمات، وقد لا تسعفنا التراكيب اللغوية، والإشارات الرمزية، وقد تخذعنا الذاكرة، وقد يغلبنا النسيان، وقد يعجز اللسان والبيان، وقد نصطدم بأن آسية الوديع هي أكثر من موضوع، وأبعد من منظور، فنصاب بالقصور، وقد ننجح في رسم البدايات وقد لا نقترب من النهايات وكيف لي أن أقوم بتأبين عملة نادرة غير قابلة للصرف.

آسية الوديع المولودة بعيد وثيقة الاستقلال بأسفي المدينة العريقة والمترعرعة بسلا المدينة القديمة بأسوارها وماذنها وأوليائها وتاريخها وأعلامها وعطائها الوطني.

آسية البهية ابنة الوديع الأسفي الشاعر وثريا السقاط الشاعرة المقترنين بعقد شرعي محشو بالحرف والشعر والنثر والمتن والصداق الرمزي والعشق الأبدي والحب الأصلي فكان الفرع من ذاك الأصل.

آسية الزاهدة اختارت مسارها المهني بإرادة ودون أي اعتباط واشتغلت على القواعد القانونية والأصول الفقهية وقواعد العدل والإنصاف في سلك القضاء والمحاماة، وشكلت نموذجا نادرا في النزاهة، والحرص على القيم، والأعراف المهنية وعرف عنها المقاومة بهوادة، ودون مساومة، ضد مغتصبي القواعد القانونية وأحكام القانون ومن وضع المصالحة مع القانون إلى الاشتغال في حقل صعب وبتعقيداته السلوكية ألا وهو حقل الجانحين في خلاف مع القانون.

خبرت السجون من زاوية الزوار، لتفقد صلاح وعزيز، طيلة سنوات تغلبت فيها على الحسرة، وتكلفة القفة، وفراق الأخوين، وأدركت بالحس وبالخبرة الوجه القيمي للعزلة، للأغلال، للحرية والانعتاق، وبعد النظر من الخارج، تسللت ومن موقع المسؤولية إلى النظر الثاقب، لكن هذه المرة من الداخل، بملامسة واقع الإصلاحيات، واجنحة الأحداث بالسجون المغربية، مراهنة على احترام الكرامة، وقواعد السلوك، ومعايير المؤسسات الضبطية، وأهم من ذلك البحث الدؤوب عن المخارج الممكنة في باب الإدماج.

بالموازاة قدمت الكثير من العطاء بالمهنية المطلوبة، وبالحكمة المرغوبة، كعضوة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المجلس الوطني حاليا وكان لها إسهامها الخاص، في التجربة المغربية المميزة، في مجال العدالة الانتقالية كما أنها وقبيل مماتها، وفي آخر أيامها، تحملت الثقل والعبء العلمي والمعرفي والتقني في بلورة تقرير المجلس الوطني حول المؤسسات السجنية.

آسية أيتها الشحرورة، أفتقدك القضاء، والمحامون، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، والمرصد المغربي للسجون، وجمعية أصدقاء مراكز الإصلاح، وأخيرا وليس آخرا المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

افتقدك المحالون على المحاكم العادية في بروندي والمشتبه في تورطهم في الأعمال الإجرامية إبان الحرب الأهلية، حين تكلفت بالدفاع عنهم في إطار المساعدة القضائية.

تركت هناك أيضا الصدى والحذر من اختلالات وأعطاب العدالة.

افتقدك النساء والرجال والصغار والكبار والشيوخ والجوار وأصحاب العقل والراسخون في العلم والمصلحون والصامدون في الظل.

افتقدتك العائلة الصغيرة والعائلة الممتدة في السهول والهضاب والجبال والصحراء والثلث العامر.

دلوني كيف حصل الإجماع، حول المرأة الاستثناء، فوق العادة والقاعدة، دلوني كيف حصل الاتفاق، عن أجمل النساء، أجمل الأمهات، دلوني كيف حصل الوئام، عن المسكونة بالوطن والبشر والغجر.

آسية الفاضلة، الشامخة شموخ الأطلس.

آسية الزاهدة، الصامدة، الناعمة.

آسية أحببناك حد الجنون.

أنت هنا وهناك معنا وبجانبنا، أمامنا ووراءنا مابدلت تبديلا وماتركت للوجع رنينا نامي مطمئنة راضية مرضية هكذا ترحل الخالدات.

وإنا لله وإنا إليه راجعون.

محمد الصبار في حق الراحلة آسية الوديع :كيف لي أن أقوم بتأبين عملة نادرة غير قابلة للصرف

”قد تنحصر الكلمات، وقد لا تسعفنا التراكيب اللغوية، والإشارات الرمزية، وقد تخدعنا الذاكرة، وقد يغلبنا النسيان، وقد يعجز اللسان والبيان، وقد نصطدم بأن آسية الوديع هي أكثر من موضوع، وأبعد من منظور، فنصاب بالقصور، وقد ننجح في رسم البدايات وقد لا نقترب من النهايات وكيف لي أن أقوم بتأبين عملة نادرة غير قابلة للصرف.

آسية الوديع المولودة بعيد وثيقة الاستقلال بآسفي المدينة العريقة والمترعرعة بسلا المدينة القديمة بأسوارها ومآذنها وأوليائها وتاريخها وأعلامها وعطائها الوطني.

آسية البهية ابنة الوديع الآسفي الشاعر وثريا السقاط الشاعرة المقترنين بعقد شرعي محشو بالحرف والشعر والنثر والمتن والصداق الرمزي والعشق الأبدي والحب الأصلي فكان الفرع من ذاك الأصل.

آسية الزاهدة اختارت مسارها المهني بإرادة ودون أي اعتباط واشتغلت على القواعد القانونية والأصول الفقهية وقواعد العدل والإنصاف في سلك القضاء والمحاماة، وشكلت نموذجا نادرا في النزاهة، والحرص على القيم، والأعراف المهنية وعرف عنها المقاومة بهوادة، ودون مساومة، ضد مغتصبي القواعد القانونية وأحكام القانون ومن وضع المصالحة مع القانون إلى الاشتغال في حقل صعب وبتعقيداته السلوكية ألا وهو حقل الجانحين في خلاف مع القانون.

خبرت السجون من زاوية الزوار، لتفقد صلاح وعزيز، طيلة سنوات تغلبت فيها على الحسرة، وتكلفة القفة، وفراق الأخوين، وأدركت بالحس وبالخبرة الوجه القيمي للعزلة، للأغلال، للحرية والانعتاق، وبعد النظر من الخارج، تسللت ومن موقع المسؤولية إلى النظر الثاقب، لكن هذه المرة من الداخل، بملامسة واقع الإصلاحيات، واجنحة الأحداث بالسجون المغربية، مراهنة على احترام الكرامة، وقواعد السلوك، ومعايير المؤسسات الضبطية، وأهم من ذلك البحث الدؤوب عن المخارج الممكنة في باب الإدماج.

بالموازاة قدمت الكثير من العطاء بالمهنية المطلوبة، وبالحكمة المرغوبة، كعضوة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المجلس الوطني حاليا وكان لها إسهامها الخاص، في التجربة المغربية المميزة، في مجال العدالة الانتقالية كما أنها وقبيل مماتها، وفي آخر أيامها، تحملت الثقل والعبء العلمي والمعرفي والتقني في بلورة تقرير المجلس الوطني حول المؤسسات السجنية.

آسية أيتها الشحرورة، افتقدك القضاء، والمحامون، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، والمرصد المغربي للسجون، وجمعية أصدقاء مراكز الإصلاح، وأخيرا وليس آخرا المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

افتقدك المحالون على المحاكم العادية في بروندي والمشتبه في تورطهم في الأعمال الإجرامية إبان الحرب الأهلية، حين تكلفت بالدفاع عنهم في إطار المساعدة القضائية.

تركت هناك أيضا الصدى والحذر من اختلالات وأعطاب العدالة.

افتقدك النساء والرجال والصغار والكبار والشيوخ والجوار وأصحاب العقل والراسخون في العلم والمصلحون والصامدون في الظل.

افتقدتك العائلة الصغيرة والعائلة الممتدة في السهول والهضاب والجبال والصحراء والثلث العامر.

دلوني كيف حصل الإجماع، حول المرأة الاستثناء، فوق العادة والقاعدة، دلوني كيف حصل الاتفاق، عن أجمل النساء، أجمل الأمهات، دلوني كيف حصل الوئام، عن المسكونة بالوطن والبشر والغجر.

آسية الفاضلة، الشامخة شموخ الأطلس.

آسية الزاهدة، الصامدة، الناعمة.

آسية أحببناك حد الجنون.

أنت هنا وهناك معنا وبجانبنا، أمامنا ووراءنا ما بدلت تبديلا وما تركت للوجع رنينا نامي مطمئنة راضية مرضية هكذا ترحل الخالدات.

وإنا لله وإنا إليه راجعون“.

محمد الصبار الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

المغرب تبنى فلسفة العدالة الانتقالية كشكل من أشكال التدبير السلمي لنزاعات الماضي (الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان)

طرابلس 24 ديسمبر 2012 /ومع/ أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان السيد محمد الصبار اليوم الاثنين بطرابلس أن المغرب تبنى فلسفة العدالة الانتقالية كشكل من أشكال التدبير السلمي لنزعات الماضي منطلقا في ذلك من ضرورات وعي وفهم وتوضيح ما جرى في الماضي في أفق القطع مع كل الممارسات المنافية للقواعد والضوابط والقوانين المعمول بها وطنيا والضرورية في كل مجتمع ديمقراطي.

وقال الصبار في مداخلة له في اطار اشغال "المؤتمر الاول حول تجارب العدالة الانتقالية فى دول الربيع العربى" الذي ينظمه المجلس الوطنى للحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا إن التجربة المغربية شكلت دليلا على حيوية النقاشات والتطورات التي عرفها المغرب منذ نهاية التسعينات بخصوص فكرة إنشاء هيئة للحقيقة والانصاف والمصالحة،"ليس فقط للمساهمة في معالجة ملفات ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ولكن في ارتباط مع قضايا التحول الديمقراطي وإدماج مختلف فئات المجتمع في مسلسل الاصلاح والتحول والتحديث والبناء المؤسسي للدولة الديمقراطية".

وتأسيسا على ذلك، يضيف السيد الصبار، تشير العدالة الانتقالية من المنظور المغربي الى محاولة تطبيق شكل من العدالة ملائم لمرحلة الانتقال التي تشهدها الدولة والمجتمع مبرزا أن مميزات هذا الشكل من العدالة تتمثل في كونها تضع الضحية في صلب معالجاتها وفي مقدمة اهتماماتها.

وأشار الى ان التجربة المغربية أعطت الأولوية لمبدإ إقرار الحقيقة حول الانتهاكات وحرصت على ان يتم هذا الاقرار بشكل علني من خلال التناظر والمناقشة بصفة جماعية وبصفة مفتوحة داخل المجتمع كما انبنت على مفهوم شامل لجبر الضرر والحقيقة والمصالحة فضلا عن كونها تميزت بإضافة مكون آخر برز منذ التسعينات في التجارب العالمية وهو المرتبط بضرووة فتح الحوار حول الاصلاحات الضرورية لضمان احترام حقوق الانسان في التشريع والمؤسسات وفي الممارسات وضمان بناء دولة القنون المحترمة للقاعدة القانونية.

وفي ما يتعلق بالمصالحة كشكل أرقى للحق في الجبر والانصاف، أوضح السيد الصبار أنه لم يكن القصد منها في السياق المغربي، الصلح بين الضحية والجلاد بل "المصالحة السياسية والاجتماعية والثقافية كمسار ممتد في الزمن, حيث انه لم يكن من الممكن فتح قنوات الحوار بغية حل المشاكل وتسوية ملفات الماضي لو لم تسبق ذلك مصالحات اكتست صبغة تراكمية بين الطبقة السياسية المعارضة والسلطة في المغرب".

واكد ان هذا الفعال التراكمي "ساهم في خلق انفراج وانفتاح في الاجواء السياسية الامر الذي قلص درجة الاحتقان السياسي وساهم في تنقية وتلطيف الاجواء وتعبيد الطريق نحو مسلسل التسوية العادلة والمنصفة لإرث الماضي" مشيرا في هذا الصدد الى منطلقات ومنهجية عمل هيئة الانصاف والمصالحة التي زواجت بين التحري الميداني والبحث الوثائقي وشملت على الخصوص تجميع وتحليل المعطيات المحصلة من مختلف المصادر وتلقي افادات ضحايا سابقين وكذا موظفين عموميين سابقين وحاليين والقيام بزيارات ميدانية لمراكز الاحتجاز.

وفي الجانب المتعلق بجبر الضرر سواء على المستوى الفردي او الجماعي قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان أن التجربة المغربية اعتبرت ان جبر الضرر لاينحصر في التعويض عن الاضرار المادية والمعنوية بل يتعداه ليشمل جبر باقي الاضرار الفردية المتعلقة بتسوية الاوضاع القانونية والادارية والتأهيل الصحي والنفسي والادماج الاجتماعي وكذا ضرورة جبر الاضرار الجماعية سواء تلك التي لحقت مناطق وقعت بها في الماضي انتهاكات جسيمة اوعرفت بإقامة مراكز للاحتجاز السري.

وفي هذا السياق أبرز الصبار أن المجلس عمل بمعية الحكومة على خلق لجان قطاعية مختلطة انكبت بالدرس والتحليل والمعالجة لمجمل التوصيات المتضمنة في التقرير الختامي لهيئة الانصاف والمصالحة معددا ما تحقق من انجازات على هذا الصعيد وخاصة بالنسبة للمستيفدين من التعويض المادي والادماج الاجتماعي والتغطية الصحية.

وخلص السيد الصبار الى أن التجربة المغربية في مجال التسوية السلمية والعادلة والمنصفة لماضي الانتهاكات، اختارت " العدالة التصالحية بدل العدالة الاتهامية والحقيقة التاريخية بدل الحقيقة القضائية لأن مجال هذا النوع من العدالة ليس هو ساحة المحاكم ولكن الفضاء العمومي الذي يتسع أفقه ليشمل كافة فضاءات الفعل الاجتماعي والثقافي والسياسي".

يشار الى ان هذا المؤتمر، يسلط الضوء على تجارب العدالة الانتقالية في بلدان عربية راكمت تجارب في هذا المجال الذي يكتسي راهنية قصوى لليبيا في المرحلة الانتقالية التي تجتازها.

ويمثل المغرب في هذا المؤتمر الى جانب الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، السيد عبد اللطيف وهبي المحامي ورئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب.

والى جانب التجربة المغربية استعرض المؤتمر الخطوات التي قطعتها بلدان ليبيا ومصر وتونس بخصوص إرساء أسس العدالة الانتقالية.

Libye: conférence sur les expériences de justice transitionnelle dans les pays arabes, avec la participation du Maroc

Tripoli, 23 déc. 2012 (MAP) - Les travaux d'une conférence sur "Les expériences de justice transitionnelle dans les pays du Printemps arabe" ont démarré dimanche à Tripoli, avec la participation des acteurs des droits de l'Homme de plusieurs pays arabes, dont le Maroc.

Cette conférence, lors de laquelle le Maroc est représenté par le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, et le président du groupe Authenticité et Modernité à la Chambre des représentants, Abdellatif Ouahbi, a pour objectif de jeter la lumière sur les différentes expériences menées dans le monde arabe en matière de justice transitionnelle, qui constitue, actuellement, une priorité pour la Libye.

Dans une déclaration à la MAP à cette occasion, M. Sebbar a indiqué que cette conférence sera l'occasion de faire connaître l'expérience marocaine pionnière, à l'échelle arabo-musulmane, en matière de justice transitionnelle, notamment l'action de l'Instance équité et réconciliation et ses recommandations relatives à la nécessité de mener une réforme globale touchant les dimensions constitutionnelle, politique, institutionnelle et pédagogique.

Il a, également évoqué la coopération maroco-libyenne dans ce domaine, soulignant que les acteurs des droits de l'Homme libyens ont manifesté un grand intérêt pour l'expérience marocaine, notamment en termes de prérogatives, fonctions et mécanismes et méthodes d'action de l'instance chargée de la justice transitionnelle.

Il a fait savoir, dans ce sens, que le Conseil national libyen des libertés publiques et des droits de l'Homme, initiateur de cette conférence, a proposé un partenariat en matière d'échange d'expériences et d'expertises, notamment pour permettre à certains cadres libyens de prendre connaissance de la gestion administrative et financière au sein du CNDH.

Pour sa part, M. Ouahbi a souligné l'intérêt que suscite, auprès des responsables libyens, l'expérience marocaine dans les domaines de la justice transitionnelle et de la pratique démocratique et constitutionnelle, plaidant en faveur d'un programme d'action visant à consolider les relations bilatérales dans différents domaines.

Il a également estimé que l'expérience marocaine peut constituer "une source d'inspiration pour nos frères libyens qui tendent à bâtir un Etat moderne et démocratique".

Libye: conférence sur les expériences de justice transitionnelle dans les pays arabes

Dimanche 23 Décembre 2012

Les travaux d'une conférence sur "Les expériences de justice transitionnelle dans les pays du Printemps arabe" ont démarré dimanche à Tripoli, avec la participation des acteurs des droits de l'Homme de plusieurs pays arabes, dont le Maroc.

Cette conférence, lors de laquelle le Maroc est représenté par le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, et le président du groupe Authenticité et Modernité à la Chambre des représentants, Abdellatif Ouahbi, a pour objectif de jeter la lumière sur les différentes expériences menées dans le monde arabe en matière de justice transitionnelle, qui constitue, actuellement, une priorité pour la Libye.